الشافعي غير الصيود بان ند البعير او الجاموس او شردت شاة وتعذر الوصول اليها بالا فضل بها الى مهلكها او سبعا او وقعت بهيمة في بئر ونحوها وتعذر اخراجها حية ولم يمكن من ذبحها فحكمها حكم البعير المتوحش فيحل عقرها كل سواء الصمات المذبح ام لا وصارت كلها مذكاة وفي رواية ابي داود وغيره عن ابي العباس عن ابيه انه قال يا رسول الله انا نكون الذكوة الا في الحلقوم وقال له فقال صلى الله عليه وسلم لو طعنتك في فخذها اجزاءك قال الرويد او دوهل لا يصير الآبية المتردية والمتوحشة وفي الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام اصاب بهائم اندة منها بعير ولم يكن معهم خيل فرماه رجل منهم فحبسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لهذه البهائم اوابد كاوابد الوحش فما غلبكم منها هكذا فافعلوا به مثل هذا تفيد الحل في المتردية والناد ان يكون مذعورا ثم يكبو حرج مؤتم بجوز وقوع القتل به فيه وجهان والصحيح الثاني لانه حصل المقصود بعرجه عن كونه ميتة ولو رماه [illegible] كليا في الناد حل ولو ارسله على المتردي ففيه وجهان صحح النووي القريم ونقل ابن الرفعة عن النووي انه صحح الحل وهو سهو والله اعلم فرعان احدهما نزدي بعير فوق بعير فخرز بحا في الاول فتعذر في الثاني قال القاضي حسين ان كان عالما بالحال حل وكذا ان كان جاهلا على المذهب كما لو رمى صيدا فنفذ فيه واصاب آخر الخ اذا صال عليه صيد او بعير فدفعه عن نفسه فجرحه فقتله قال القاضي حسين فالظاهر الحل ان اصاب المقتل والا فوجهان والله اعلم قال وكال الزكوة اربعة اشياء قطع الحلقوم والمري والودجين والمري من شان قطع الحلقوم والمري [illegible] قطع الحلقوم والمري دون الودجين في الغنم وغيرها ذكيه اي طيبه فسمي بها الذبح لتطييب اكله بالاباحة وفي الشرح قطع مخصوص

قاله

قاله الماوردي وقال النووي محل الذكوة في اللغة الشق فخرز كوة الشاة ذكاها التام البيع ومنه فلان ذكي اي تام الفهم اذا عرفت ان الذكوة في الشرع قطع مخصوص فهذا المقطوع تارة تكون معتبرا للفضيلة وتارة تكون معتبرا للاجزاء فالمعتبر قطع جميع الحلقوم والمري فالحلقوم هي مجرى النفس خرج وادخلا والمري مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم وورائها هو قال في مختصر العنق تحيط بالحلقوم وقيل بالمري يقال لها الودجان فيستحب قطع الودجين مع الحلقوم والمري لانه ارجح والغالب انهما ينقطعان بقطع الحلقوم والمري فان تركهما جاز ولو ترك شيئا من الحلقوم او المري ومات الحيوان فهو ميتة وكذا لو انتهى الى حركة المذبوح فقطع المتروك فهو ميتة وفي وجه ان اليسير لا يضر واختاره الروياني والصحيح الاول وقال الاصطخري يكفي قطع الحلقوم والمري لان الحياة تنعقد بعقد احدهما وهو ضعيف ولا بد من قطع جميع ما ذكرنا لان ما قاله تعذيب للحيوان والمقصود تعجيل التوحيه بلا تعذيب والله اعلم ولا بد في المذبوح ان يكون فيه حياة مستقرة فلو انتهى الى حركة المذبوح فالجواب قال النووي ذكر الشيخ ابو حامد وابن الصباغ والغزالي وغيرهم ان الحياة المستقرة ما يجوز ان يبقى معه الحيوان اليوم واليومين فان ذكيت حلت وقال قبل ان اذبح السبع شاة او انهدم سقف علي بهيمة فذكيت ان كان فيها حياة مستقرة حلت وان كان تيقن انها تهلك بعد يوم او يومين وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم تحل على المذهب المنصوص الذي قطع به الجمهور وقطع به [illegible] فيها حياة مستقرة فالصحيح التحريم الشك في الاكل للتحريم ومن العلامات الدالة على الحياة المستقرة الحركة الشديدة وفيض الدم وتدفقه بعد الذبح المجزي وصح انه يكفي الحركة الشديدة وحدها قلت قال ابن الصباغ

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)